فى ختام منتدى دول حوض البحر المتوسط ببرشلونة

ضرورة الإسراع بإنشاء بنك الاستثمار المتوسطى بمشاركة القطاع الخاص

طالب منتدى دول حوض البحر الأبيض المتوسط للمال والاستثمار والذى اختتم اعماله مؤخرا بمدينة برشلونة باسبانيا بالاسراع فى انشاء بنك الاستثمار المتوسطى بمشاركة القطاع الخاص من دول المنطقة كآلية مهمة لتوفير التمويل اللازم لعمليات التنمية مع الاهتمام بتوفير اليات بسيطة وشفافة لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، واستعرض الدكتور نادر رياض رئيس وفد مصر بالمؤتمر ورئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية - الأوروبية تطور القطاع المصرفى والآليات الجديدة التى تدعمها الحكومة المصرية وكذلك التسهيلات العديدة التى أقرتها الحكومة لجذب المزيد من الاستثمارات الجديدة خاصة بعد انشاء بوابة الحكومة الالكترونية.

د. نادر رياض

وأشار إلى أهمية ان تكون للسياسة الأوروبية المرونة للتعامل مع كل دولة من دول الجوار من خلال ظروف كل دولة فلايوجد ما يسمى «مقاس واحد يناسب الجميع» موضحا ان تطوير التبادل فى السلع الصناعية والزراعية لايقل اهمية عن تبادل الخدمات بل هو مكمل لها وطالب بازالة العوائق غير الجمركية والتى تقع فى أولوياتها التراخيص الخاصة والحصص السلعية «الكوتا» واستكمال قواعد المنافسة التى تشمل التجارة الحرة وحرية انسياب البضائع والخدمات بفتح مجال المنافسة ايضا بين الافراد بتحرير انتقال الافراد بين دول الجوار والدول الأوروبية باعتبار ان العمالة احد عناصر الانتاج المهمة وأن لها ان تدخل المنافسة. موضحا انه اذا تعذر تحرير انتقال العمالة في هذه المرحلة فانه يبقى ان التحرير خير من التنظيم والتنظيم خير من المنع وهو الوضع الحالى ويمكننا البدء بتنظيم انتقال العمالة من الواقع الحالى وهو المنع وصولا الى الحل الأمثل وهو التحرير.

وركز د. نادر رياض على تجربة مصر الرائدة فى قانون الضرائب الجديد والذى يعد ثورة فى الفكر الضريبى المصرى ويوفر دعم فورى للانشطة الصناعية ورأس المال العامل ويعظم من القدرة الاستثمارية.

هشام صقر

فى منتدى الاستثمار الأوروبى

المطالبة بإنشاء بنك استثمار متوسطى بمشاركة القطاع الخاص

طالب منتدى دول حوض البحر المتوسط الذى عقد مؤخرا فى برشلونة بزيادة البنوك التى تتعامل فى قروض بنك الاستثمار الأوروبى فى كل دولة مع توفير الآليات الحديثة مثل الائتمان المخاطر والاسراع فى إنشاء بنك الاستثمار المتوسطى بمشاركة القطاع الخاص كآلية عملية لتوفير التمويل والتوجه نحو تطوير نظم التمويل بجنوب البحر الأبيض وتوفير آليات بسيطة وشفافة لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتوجه نحو تطوير البنوك فى البحر الأبيض وتوفير الدعم الفنى والمالى لهذا التطوير من خلال المفوضية الأوروبية للتعاون مع البنوك الأوروبية.

كان د.نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية قد رأس الوفد المصرى فى المنتدى الذى أنهى أعماله الاسبوع الماضى وأكد فى حديثه عن مستقبل العلاقات الأوروبية الجنوب متوسطية التطورات التى حدثت فى القطاع المصرفى والآليات الجديدة المستحدثة والتى تدعمها الحكومة والقطاع الخاص وعدد من الهيئات والمعونات الأوروبية مشيرا إلى الميزات التنافسية لمصر والمتمثلة فى الاستقرار السياسى والمناخ الجيد للاستثمار والتسهيلات العديدة التى أقرتها الحكومة لجذب المزيد من الاستثمارات الجديدة لاسيما بعد إنشاء الحكومة الالكترونية وهو ما يؤهل لتصدير تكنولوجيا المعلومات المصرية وحركة العمالة نصف المدربة والمدربة وعالية التدريب فى جميع الاتجاهات وقال إن مصر شريك قوى فضلا عما لديها من آلية قوية للبنية الاساسية وما تقوم به الحكومة المصرية من إجراءات تعبر عنها حزمة من القوانين التى تم اصدارها وهناك قوانين متعلقة بالشارع الصناعى والتجارى منها قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات الضارة وقانون تشجيع وتنمية التصدير وقانون مكافحة غسل الأموال وقانون الضرائب الجديد، ومشروع قانون البنوك، وقوانين أخرى عديدة.

وقال د.نادر إن تجربة مصر الرائدة المتمثلة فى قانون الضرائب الجديد ثورة كبيرة فى الدعم الفورى للأنشطة الصناعية ورأس المال العامل وتحسين السيولة النقدية هو ما يعظم من القدرة الاستثمارية فضلا عن أن الضرائب تعتبر أقل ضرائب مقارنة بالدول الأخرى بل أقل من نصف المعمول بها فى أوروبا.

نادر رياض: الميزات التنافسية لمصر تؤهلها لجذب مزيد من الاستثمارات

وأكد د.نادر رياض على أهمية تعامل السياسة الأوروبية بمرونة كبيرة مع كل دولة من دول الجوار من خلال المعطيات المحددة لكل دولة حيث لا يوجد ما يسمى مقياساً واحداً يناسب الجميع موضحا أن تطوير التبادل فى السلع الصناعية الزراعية لا يقل أهمية عن تبادل الخدمات بل هى مكملة لها وطالب بازالة العوائق غير الجمركية والتى تقع فى أولوياتها التراخيص الخاصة الحصص السلعية وطلب بوالص التامين من نوعيات خاصة وشهادات منشأ ذات الطبيعة الخاصة.

وطالب باستكمال قواعد المنافسة التى تشمل التجارة الحرة حرية انسياب البضائع والخدمات بفتح مجال المنافسة بين الأفراد بتحرير انتقالهم بين دول الجوار والأوروبية على اعتبار أن العمالة هى أحد عناصر الإنتاج المهمة وأنه آن الأوان لها أن تدخل المنافسة.

من ناحيته أكد د.علاء عز أمين عام اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية أن هذا المؤتمر هو أحد 25 مؤتمرا يشارك فى تنظيمهم الاتحاد فى الدول الأوروبية لتفعيل العلاقات الأوروبية وجذب المزيد من الاستثمارات لمصر.

شارك فى حضور المؤتمر من الوفد المصرى محمود القيسى رئيس فرع الاتحاد بجنوب مصر شريف عبداللطيف نائب رئيس الغرفة الايطالية جمال محرم بنك بيريوس، ياسر الملوانى رئيس مجموعة هيرمس، سامح مكرم عبيد نائب شئون الاستثمار فى جمعية الأعمال المصرية الاسكندنافية ورؤساء بعض البنوك وشركات التأمين.

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٦/١١/١٨

منتدى دول حوض البحر الأبيض المتوسط العالمى للمال والاستثمار يختتم أعماله فى برشلونة

د.م. نادر رياض

إختتم المنتدى العالمى للمال والاستثمار فى دول حوض البحر الأبيض المتوسط أعماله ببرشلونة الذى عقد فى الفترة من ٥-٧ نوفمبر الجارى. مثل مصر وفد رفيع المستوى برئاسة الدكتور مهندس نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية وتضمن الوفد محمود القيسى رئيس فرع الاتحاد بجنوب مصر وشريف عبداللطيف نائب رئيس الغرفة الإيطالية والدكتور علاء عز أمين عام الاتحاد، وجمال محرم رئيس بنك بيريوس، وياسر الملوانى رئيس المجموعة المالية هيرمس، وسامح مكرم عبيد نائب شئون الاستثمار بجمعية الأعمال المصرية الإسكندنافية ورؤساء خمس من البنوك وشركات التأمين المصرية.

شارك بالمؤتمر وزراء المالية والخصخصة المغربى والأسبانى ونائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبى ورؤساء اتحادات المصارف والبورصات الأوروبية وقيادات أكثر من ٣٠٠ من كبرى المؤسسات المالية والمصرفية التأمينية الأوروبية والمتوسطية. ناقش المؤتمر سياسات التمويل واحتياجات دول جنوب البحر الأبيض والآليات التمويلية المتوفرة والآليات التى يجب توافرها لدفع عجلة التنمية ودور البنوك فى ذلك والوضع فى كل دولة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. استعرض الدكتور نادر رياض رئيس وفد مصر بالمؤتمر ورئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية فى كلمته تحت عنوان «مستقبل العلاقات الأوروبية الجنوب متوسطية انطلاقاً من الإيجابيات الحالية» الوضع فى مصر وتطور القطاع المصرفى والآليات الجديدة المستحدثة والتى تدعمها الحكومة المصرية والقطاع الخاص وعدد من الهيئات والمعونات الأوروبية. مركزاً على الميزات التنافسية لمصر والمتمثلة فى الاستقرار السياسى والأمنى والمناخ الجيد للاستثمار وكذا التسهيلات العديدة التى أقرتها الحكومة لجذب المزيد من الاستثمارات الجديدة لاسيما بعد إنشاء برامج الحكومة الإلكترونية، مما يؤهل ذلك إلى تصدير تكنولوجيا المعلومات المصرية وحركة العمالة نصف المدربة والمدربة وعالية التدريب فى جميع الاتجاهات مشيراً إلى المقياس الدولى لأداء اقتصاديات جنوب حوض البحر الأبيض والترويج للاستثمار فى مصر باعتبارها مدخلا للتعامل الإفريقى وكذا التعامل العربى وشريكا قويا فضلاً عما لديها من آلية قوية للبنية الأساسية وما تقوم به الحكومة المصرية من إجراءات تعبر عنها حزمة من القوانين التى تم إصدارها والمزمع إصدارها من قوانين ذات العلاقة بتنظيم الاقتصاد والشارع الصناعى والتجارى منها على سبيل المثال قانون اصدار الشيك وقانون العمل الموحد، قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات الضارة، قانون تشجيع وتنمية التصدير، قانون مكافحة غسيل الأموال، قانون الضرائب الجديد مشروع قانون البنوك ومشروع قانون البناء الموحد، قانون التمويل العقارى، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، قانون حماية الملكية الفكرية وتعديلات قانون الجمارك وخاصة قانون إنشاء صندوق للتعويضات عن فترة البطالة.

وتحدث د/ نادر رياض عن أهمية أن تكون للسياسة الأوروبية المرونة للتعامل مع كل دولة من دول الجوار، من خلال المعطيات المحددة لكل دولة حيث لا يوجد ما يسمى «مقاس واحد يناسب الجميع» موضحاً أن تطوير التبادل فى السلع الصناعية والزراعية لا تقل أهمية عن تبادل الخدمات بل هى مكملة لها، وطالب بإزالة العوائق غير الجمركية والتى تقع فى أولوياتها التراخيص الخاصة والحصص السلعية «الكوتا» وطلب بوالص التأمين من نوعيات خاصة وشهادات منشأ ذات الطبيعة الخاصة. وطالب د/ نادر استكمالاً لقواعد المنافسة التى تشمل التجارة الحرة وحرية إنسياب البضائع والخدمات بفتح مجال المنافسة أيضاً بين الأفراد بتحرير انتقال الأفراد بين دول الجوار والدول الأوروبية على اعتبار أن العمالة هى أحد عناصر الإنتاج المهمة وأنه آن الآوان لها أن تدخل المنافسة. ■

مجلة روزاليوسف ٢٥٠٠٦/١١/١٨

السياسة الأوروبية مطالبة بالمرونة مع دول الجوار

طالب به الوفد المصرى فى منتدى المتوسط

كتب: لبيب سمير

اختتم المنتدى العالمى للمال والاستثمار فى دول حوض البحر الأبيض المتوسط أعماله ببرشلونة الذى عقد فى الفترة من ٥-٧ نوفمبر الجارى.

مثل مصر وفد رفيع المستوى برئاسة الدكتور مهندس نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية وتضمن الوفد محمود القيسى رئيس فرع الاتحاد بجنوب مصر وشريف عبداللطيف نائب رئيس الغرفة الإيطالية والدكتور علاء عز أمين عام الاتحاد، وجمال محرم رئيس بنك بيريوس، وياسر الملواني رئيس المجموعة المالية هيرمس، وسامح مكرم عبيد نائب شئون الاستثمار بجمعية الأعمال المصرية الاسكندنافية ورؤساء خمس من البنوك وشركات التأمين المصرية.

شارك بالمؤتمر وزراء المالية والخصخصة المغربى والأسبانى ونائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبى ورؤساء اتحادات المصارف والبورصات الأوروبية وقيادات أكثر من ٣٠٠ من كبرى المؤسسات المالية والمصرفية التأمينية الأوروبية والمتوسطية.

ناقش المؤتمر سياسات التمويل واحتياجات دول جنوب البحر الأبيض والأليات التمويلية المتوفرة والأليات التى يجب توافرها لدفع عجلة التنمية ودور البنوك فى ذلك والوضع فى كل دولة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

استعرض الدكتور نادر رياض رئيس وفد مصر بالمؤتمر ورئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية فى كلمته تحت عنوان «مستقبل العلاقات الأوروبية الجنوب متوسطية انطلاقا من الايجابيات الحالية» الوضع فى مصر وتطور القطاع المصرفى والأليات الجديدة المستحدثة والتى تدعمها الحكومة المصرية والقطاع الخاص وعدد من الهيئات والمعونات الأوروبية، مركزا على الميزات التنافسية لمصر والمتمثلة فى الاستقرار السياسى والأمنى والمناخ الجيد للاستثمار وكذا التسهيلات العديدة التى أقرتها الحكومة لجذب المزيد من الاستثمارات الجديدة لاسيما بعد إنشاء برامج الحكومة الالكترونية، مما يؤهل ذلك إلى تصدير تكنولوجيا المعلومات المصرية وحركة العمالة النصف مدربة والمدربة وعالية التدريب فى جميع الاتجاهات مشيرا إلى

جمال محرم

المقياس الدولى لأداء اقتصاديات جنوب حوض البحر الأبيض والترويج للاستثمار فى مصر باعتبارها مدخل التعامل الأفريقى وكذا التعامل العربى وشريكا قويا فضلا عما لديها من آلية قوية للبنية الأساسية وما تقوم به الحكومة المصرية من إجراءات تعبر عنها حزمة من القوانين التى تم إصدارها والمزمع إصدارها من

ياسر الملواني

قوانين ذات العلاقة بتنظيم الاقتصاد والشارع الصناعى والتجارى منها على سبيل المثال قانون إصدار الشيك وقانون العمل الموحد، قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات الضارة، قانون تشجيع وتنمية الصادرات، قانون مكافحة غسيل الأموال، قانون الضرائب الجديد مشروع قانون البنوك ومشروع قانون البناء الموحد، قانون

نادر رياض

التمويل العقارى، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية قانون حماية الملكية الفكرية وتعديلات قانون الجمارك وخاصة قانون إنشاء صندوق للتعويضات عن فترة البطالة.

وركز الدكتور نادر رياض على تجربة مصر الرائدة المتمثلة فى قانون الضرائب الجديد والذى يعد ثورة فى الفكر الضريبى المصرى ولم يتم تطبيقه فى أكثر الدول تقدما والذى يوفر دعما فوريا للأنشطة الصناعية ورأس المال العامل وكذا تحسين السيولة النقدية مما يعظم من القدرة الاستثمارية فضلا عن أن الضرائب تعتبر أقل ضرائب مقارنة بالدول الأخرى بل أقل من نصف المعمول بها فى أوروبا وهو يعد نموذجا يحتذى به وسوف تأخذ به العديد من الدول.

وتحدث رياض عن أهمية أن تكون للسياسة الأوروبية المرونة للتعامل مع كل دولة من دول الجوار، من خلال المعطيات المحددة لكل دولة حيث لا يوجد ما يسمى «مقاس واحد يناسب الجميع» موضحا أن تطوير التبادل فى السلع الصناعية الزراعية لا تقل أهمية عن تبادل الخدمات بل هى مكملة لها، وطالب بإزالة العوائق غير الجمركية والتى تقع فى أولوياتها التراخيص الخاصة والحصص السلعية «الكوتا» وطلب بوالص التأمين من نوعيات خاصة وشهادات منشأ ذات الطبيعة الخاصة.

وطالب د. نادر استكمالا لقواعد المنافسة التى تشمل التجارة الحرة وحرية انسياب البضائع والخدمات بفتح مجال المنافسة أيضا بين الأفراد بتحرير انتقال الأفراد بين دول الجوار والدول الأوروبية على اعتبار أن العمالة هى أحد عناصر الانتاج المهمة وأنه آن الأوان لها أن تدخل المنافسة.

وأشار إلى أنه إذا تعذر انتقال العمالة فى هذه المرحلة فإنه يبقى أن التحرير خير من التنظيم والتنظيم خير من المنع وهو الوضع الحالى، ويمكننا البدء بتنظيم انتقال العمالة من الواقع الحالى وهو المنع وصولا إلى الحل الأمثل وهو التحرير.

وأعلن أنور زابادى أمين عام منظمات الأعمال المصرية الأورومتوسطية توصيات المؤتمر والتى تتلخص فى:

■ العمل على تنفيذ توصيات قيادات منظمات الأعمال الأورومتوسطية والمعلنة فى برشلونة ٢٠٠٥ والمعتمدة من رؤساء الدول الأورومتوسطية الـ ٣٥ فى إعلان برشلونة + ١٠ وبرنامج العمل الملحق به.

■ التوجه نحو تطوير نظم التمويل بجنوب البحر الأبيض وتوفير آليات بسيطة وشفافة لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

■ الإسراع فى إنشاء بنك الاستثمار المتوسطى بمشاركة القطاع الخاص كآلية عملية لتوفير التمويل.

■ التوجه نحو تطوير البنوك فى البحر الأبيض وتوفير الدعم الفنى والمالى لهذا التطوير من خلال المفوضية الأوروبية للتعاون مع البنوك الأوروبية.

■ دعم دور منظمات الأعمال لتفعيل اتفاقية الشراكة والإعداد لمنطقة التجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠ .

■ العمل على توحيد النظم المالية فى جنوب البحر الأبيض.

من جانبه أشار الدكتور علاء عز أمين عام اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية بوفد مصر برئاسة الدكتور نادر رياض وكذا الموضوعات التى طرحت للمناقشة مشيرا إلى أن هذا المؤتمر هو أحد ٢٥ مؤتمرا يشارك فى تنظيمهم الاتحاد فى الدول الأوروبية لتفعيل العلاقات الأوروبية وجذب المزيد من الاستثمارات لمصر.

منتدى دول حوض البحر المتوسط للمال والاستثمار يطلب

تطوير نظم التحويل وتوفير آليات شفافة لدعم الصناعات الصغيرة

طالب منتدى دول حوض البحر المتوسط العالمى للمال والاستثمار والذى عقد ببرشلونة بالتوجه نحو تطوير نظم التمويل بجنوب البحر الابيض، وتوفير اليات بسيطة وثقافة لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة والاسراع فى انشاء بنك الاستثمار المتوسطى بمشاركة القطاع الخاص كاليه عملية لتوفير التمويل والعمل على زيادة البنوك المتعاملة فى قروض بنك الاستثمار الأوروبى فى كل دولة مع توفير الآليات الحديثة مثل الائتمان المخاطر. وقد مثل مصر فى المنتدى الذى اختتم اعماله ببرشلونة وفد رفيع المستوى برئاسة الدكتور مهندس نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الاعمال المصرية الأوروبية وتضم الوفد محمود القيسى رئيس فرع الاتحاد بجنوب مصر وشريف عبداللطيف نائب رئيس الغرفة الايطالية والدكتور علاء عز أمين عام الاتحاد، وجمال محرم رئيس بنك بيريوس، وياسر الملوانى رئيس المجموعة المالية هيرمس، وسامح مكرم عبيد نائب شئون الاستثمار بجمعية الاعمال المصرية الاسكندنافية ورؤساء خمس من البنوك وشركات التأمين المصرية شارك بالمؤتمر وزراء المالية والخصخصة المغربى والاسبانى ونائب رئيس بنك الاستثمار الاوروبى ورؤساء اتحادات المصارف والبورصات الاوروبية وقيادات اكثر من ٣٠٠ من كبريات المؤسسات المالية والمصرفية التأمينية الاوروبية والمتوسطية. ناقش المؤتمر سياسات التمويل واحتياجات دول جنوب البحر الابيض والآليات التمويلية المتوافرة والآليات التى يجب توافرها لدفع عجلة التنمية ودور البنوك فى ذلك والوضع فى كل دولة من دول جنوب البحر الابيض المتوسط.

د . نادر رياض

وركز الدكتور نادر رياض رئيس وفد مصر بالمؤتمر ورئيس اتحاد منظمات الاعمال المصرية الاوروبية على تجربة مصر الرائدة المتمثلة فى قانون الضرائب الجديد والذى يعد ثورة فى الفكر الضريبى المصرى ولم يتم تطبيقه فى اكثر الدول تقدما والذى يوفر دعما فوريا للانشطة الصناعية وراس المال العامل وكذا تحسين السيولة النقدية مما يعظم من القدرة الاستثمارية فضلا عن ان الضرائب تعتبر اقل ضرائب مقارنة بالدول الاخرى بل اقل من نصف المعمول بها فى أوروبا وهو يعد نموذجا يحتذى به وسوف تأخذ به العديد من الدول. وتحدث د. نادر رياض عن اهمية ان تكون للسياسة الاوروبية المرونة للتعامل مع كل دولة من دول الجوار، من خلال المعطيات المحددة لكل دولة حيث لايوجد مايسمى «مقاس واحد يناسب الجميع» موضحا ان تطوير التبادل فى السلع الصناعية والزراعية لاتقل اهمية عن تبادل الخدمات بل هى مكملة لها «وطالب بإزالة العوائق غير الجمركية والتى تقع فى أولوياتها التراخيص الخاصة والحصص السلعية «الكوتا» وطلب بوالص التأمين من نوعيات خاصة وشهادات منشأ ذات الطبيعة الخاصة. وطالب د/نادر استكمالا لقواعد المنافسة التى تشمل التجارة الحرة وحرية انسياب البضائع والخدمات بفتح مجال المنافسة ايضا بين الافراد بتحرير انتقال الأفراد بين دول الجوار والدول الاوروبية على اعتبار ان العمالة هى احد عناصر الانتاج المهمة وانه ان الأوان لها ان تدخل المنافسة. واشار إلى انه اذا تعذر تحرير انتقال العمالة فى هذه المرحلة فإنه يبقى ان التحرير خير من التنظيم والتنظيم خير من المنع وهو الوضع الحالى، ويمكننا البدء بتنظيم انتقال العمالة من الواقع الحالى وهو المنع وصولا إلى الحل الأمثل وهو التحرير. من جانبه اشار الدكتور علاء عز امين عام اتحاد منظمات الاعمال المصرية الاوروبية بوفد مصر برئاسة الدكتور نادر رياض، وكذا الموضوعات التى طرحت للمناقشة مشيرا إلى أن هذا المؤتمر هو احد ٢٥ مؤتمرا يشارك فى تنظيمهما الاتحاد فى الدول الاوروبية لتفعيل العلاقات الاوروبية وجذب المزيد من الاستثمارات لمصر.

جريدة الاهرام المسائي ٢٠٠٦/١١/١٢

المسائى

منظمات الأعمال المصرية الأوروبية تطالب بإنشاء بنك للاستثمار بين دول البحر المتوسط

د. نادر رياض

كتب – مصطفى عبيد:

طالب اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية بالاسراع فى إنشاء بنك للاستثمار بين دول البحر المتوسط بمشاركة القطاع الخاص. كان ذلك خلال مشاركة الاتحاد فى منتدى دول حوض البحر المتوسط العالمى للمال والاستثمار والذى عقد فى برشلونة خلال الفترة من ٥ إلى ٧ نوفمبر الحالى. وكانت مصر قد شاركت بوفد اقتصادى فى المؤتمر يراسه الدكتور نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية وضم عدداً من رجال الأعمال ورؤساء البنوك وشركات التأمين. ناقش المؤتمر سياسات التمويل واحتياجات دول جنوب البحر المتوسط التمويلية لدعم العلاقات التجارية والاستثمار فى تلك الدول. اكد الدكتور نادر رياض وجود العديد من المميزات التنافسية التى تجعل من مصر «قاطرة» لجذب الاستثمار والفرص التمويلية المختلفة. وقال: ان مصر مؤهلة لتصدير تكنولوجيا المعلومات وحركة العمالة النصف مدربة وعالية التدريب. ودعا رئيس الاتحاد الى ضرورة ان تتسم سياسات الاتحاد الأوروبى بالمرونة فيما يخص إزالة العوائق غير الجمركية أمام تبادل السلع. كما طالب بتحرير انتقال الأفراد بين دول الجوار والدول الأوروبية على اعتبار ان العمالة هى أحد عناصر الإنتاج المهمة. كما قدمت مصر خلال المؤتمر عدداً من التوصيات لتفعيل التعاون بين دول البحر المتوسط تضمنت تطوير نظم التمويل بجنوب البحر المتوسط وتوفير آليات بسيطة وشفافة لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة. واكدت على ضرورة العمل على زيادة البنوك المتعاملة فى قروض بنك الاستثمار الأوروبى فى كل دولة مع توفير الآليات الحديثة مثل ائتمان المخاطر. بالإضافة إلى دعم دور منظمات الأعمال لتفعيل اتفاقية المشاركة والإعداد لمنطقة التجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠. إلى جانب العمل على توحيد النظم المالية لجنوب البحر المتوسط.